**إلغاء الخلافة من قبل مصطفى كمال اتاتورك**

لم يعلن مصطفى كمال راية صراحة بإلغاء الخلافة في بداية الأمر اذ اخذ يخطب خطبة الجمعة في مساجد المدن والقرى ، ويأخذ الصور الفوتوغرافية بين علماء الدين ،وقد تحدث مصطفى كمال عن الإسلام في المجلس الوطني التركي قائلاً: ان البشرية قد مرت بطورين : طور الطفولة والشباب وطور الرجولة واكتمال القوى الروحية والعقلية ، وقد بدأ الطور الأول بآدم علية السلام وتخلله الأنبياء الذين جاءوا قبل النبي محمد (ص) . اما الطور الثاني فقد بدأ بولادة النبي محمد (ص) الذي له وجه نوراني وكلام روحاني ورشد لا رشد بعده وصدق وحلم وأمانه لا حد لها وهو قد انتقل الى الآخرة بعد ان ترك لنا ديناً هو خاتمة الأديان وأصبح برسالته العظمى خاتم النبيين والمرسلين. وقد أدت سياسة مصطفى كمال الدينية الى كسب بعض علماء الدين الى جانبه أذ وافق (٩٣) من قادة علماء الدين على سياسته في هذا المجال وقال في الاجتماع السري للمجلس الوطني التركي الكبير الذي عقد في ٢٥ايلول ١٩٢٠ ليس من الضروري ان تنشغل الأمة التركية والجمعية الوطنية بأمر الخلافة أو السلطنة في الوقت الذي نناضل فيه في سبيل ضمان استقلال بلادنا ، ان مصالح بلادنا تتطلب ان لا نبحث هذا الموضوع أطلاقا في الوقت الحاضر.

وقد فكر مصطفى كمال بإلغاء السلطنة والخلافة منذ عام ١٩٢٢ عندما اصدر المجلس الوطني التركي القرار الخاص بالفصل بين الخلافة والسلطنة وقد اقترن هذا ببيان قد أعده مجموعة من علماء الدين أطلق على هذا البيان (الخلافة وسلطة الأمة) اعترف بالأصل الشرعي لمبدأ الخلافة الأ انه أشار الى ان شروطها الفعلية لم تتوفر الأ في الخلفاء الراشدين

(رض) اما الخلفاء الذين جاءوا بعدهم فلم يكونوا الأ رؤساء لجمهور المسلمين وان ولايتهم إدارية ولا علاقة لها بالجانب الروحي ، وميز البيان بين الخلافة الحقيقية والخلافة الصورية حيث تعد الأولى الكاملة والجامعة لجملة الشروط والصفات التي لا تنعقد البيعة الأ بها ، في حين تعد الثانية عارية من هذه الشروط وتمت السيطرة عليها بالقوة ولا يجوز تقييد الخلافة الحقيقية لانها خلافة نبوة لكن يجوز تقييد الخلافة الصورية ، كما سعى مصطفى كمال الى إلغاء الخلافة منذ المؤتمر الاقتصادي الذي عقد في أزمير عام ١٩٢٣ولكن لم تكن لدية الجرأة للقيام بذلك مرة واحدة، فقد كان يريد تطوير الدولة على خطوط الحضارة التركية اذ قال أمام هذا المؤتمر (ان

الصراع الحقيقي والانتصار هو تحقيق الحضارة الغربية في تركيا) كما قال في خطاب في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٢٣ (علينا ان نتذكر ان منشأنا اذ عشنا اسعد لحظاتنا التاريخية ، حينما لم يكن حكامنا فيها خلفاء ) وقال (ان إخضاعنا العرب للنفوذ التركي كان من الأسباب المباشرة في تخلفنا ) وقد ذهب مصطفى كمال الى ابعد من ذلك حينما قال (ان أسوء حدث في تاريخ تركيا لم يكن هزيمة السلطان بايزيد أمام جيوش تيمورلنك عام ١٤٠٢ أو تدمير الأسطول العثماني في معركة ليبانت البحرية عام ١٥١٧ أو مذبحة الإنكشارية عام ١٨٢٦ بل أسوء حدث كان تسلم السلطان العثماني سليم الأول لقب أمير المؤمنين من شبح الخليفة العباسي في القاهرة عام ١٥١٧) فهو كان يسعى الى تحقيق الانتقال غير المشروط الى الحضارة الغربية ، وقد شجب شيخ الإسلام (سعد الدين أفندي) تصريحات مصطفى كمال حول الخلافة وقال ان هؤلاء عصابة متمردة واجبهم قتل أي مسلم مخلص. وبعد تقوية حركة مصطفى كمال حاول الإعلان صراحة عن إلغاء الخلافة وتبني نظام سياسي جديد لا يمت بصلة بالنظام السياسي العثماني وقد بحث ذلك في المجلس الوطني التركي الكبير في تموز عام ١٩٢٢ الأ ان ذلك قد أدى الى مناقشات حادة بين اتجاه يدعوا الى إلغاء الخلافة واتجاه أخر يدعوا الى عدم إلغائها ، وقد ناقش مصطفى كمال مسألة إلغاء الخلافة مع كل من عصمت اينونو وكاظم باشا وزير الحربية وفيزي باشا رئيس أركان الجيش وقد قرر هؤلاء في نهاية اجتماعهم تقديم مقترح لسكرتارية حزب الشعب الجمهوري ينص على إلغاء الخلافة وحل وزارة الشريعة والأوقاف وربط المدارس الدينية بالحكومة وتوحيد التعليم والغاء المدارس الدينية وقد قرر الحزب عرض الموضوع على المجلس الوطني التركي الكبير في ٣ آذار ١٩٢٤ وقد اكد مصطفى كمال في هذا الاجتماع على ضرورة إلغاء الخلافة وخاطب الرافضين لإلغائها مهددا بالقول (بأي ثمن يجب ان نصون الجمهورية المهددة وجعلها تقوى على أسس علمية متينة فالخليفة وال عثمان يجب ان يذهبوا ، والمحاكم العتيقة وقوانينها يجب ان تستبدل بها محاكم وقوانين عصرية ومدارس رجال دين يجب ان يخلى مكانها لمدارس حكومية غير دينية ) وإزاء ذلك فقد قرر المجلس الوطني التركي الكبير إلغاء الخلافة بناءاً على التقرير المقدم من قبل خمسين نائباً وذلك في ٣ أدار ١٩٢٤ وقدمت حكومة توفيق باشا استقالتها واتخذ قرار بإخراج السلطان وابعد مع عائلته من الأراضي التركية واستقر في سويسرا.

وقد أدى إلغاء الخلافة من قبل مصطفى كمال الى ردود فعل كبيرة في الأقطار الإسلامية وخصوصا في مصر التي كانت تعد مركز الزعامة الإسلامية اذ انها مقر الأزهر الشريف والمعاهد الإسلامية والحفيظة على التراث والعلوم الإسلامية ، وقد شعر الرأي العام الإسلامي بالأسى والحزن للسياسة التي اتبعها مصطفى كمال والتي ترتب عليها إلغاء الخلافة الإسلامية.

**النتائج المترتبة على إلغاء الخلافة في الدولة العثمانية**

**١- إغلاق التكايا والزوايا والطرق الصوفية :**

ونتيجة لإلغاء منصب الخلافة والسلطنة في تركيا تم في الوقت نفسه إلغاء وزارة الشريعة والأوقاف وعهد شؤونها الى وزارة المعارف وذلك في عام ١٩٢٤ كما تم في حزيران عام ١٩٢٥حرمان جميع الطرق الصوفية وإغلاق المساجد و التكايا الدراويش كما تم إلغاء المحاكم الدينية وبخصوص إغلاق المساجد و التكايا الدراويش يقول مصطفى كمال : قد تم غلق ومنع التكايا والزوايا والأحزمة وكل الطرق الصوفية والتنجيم والسحر وحراسة المقابر، ان تطبيق هذه الإجراءات كان ضروريا جدا من الناحية الاجتماعية لإظهار إننا لسنا امة بدائية متخلفة .

وقال عصمت اينونو أننا في الوقت الذي ألجأتنا الضرورة الى سدها قد تجنبنا بقدر الإمكان اتخاذ أي تدابير تؤلم المنتسبين إليها أو يخدش كرامتهم الشخصية أو يؤدي الى عدم الوثوق بإخلاصهم .ان مساندة الناس لهذه الطرق والتكايا على المستوى الشعبي قد جعلت من الصعب على الدولة السيطرة عليها وجعلتها من الممارسات الخطرة جدا ، ونتيجة لذلك أسست هيئتان مدنيتان لتصريف الشؤون الدينية هما: لجنة الشؤون الدينية ولجنة المؤسسات الدينية وتم تحديد عدد المدارس الدينية في تركيا ، كما تم خفض عدد الواعظين الى ثلاثمائة واعظ ، وأمرهم بان يتحدثوا في خطبة الجمعة عن المسائل الزراعية ، كما قام مصطفى كمال بتحويل جامع أيا صوفيا الى متحف في عام ١٩٣٣ ، وقام بتحويل مسجد محمد الفاتح الى مستودع .

**٢- إلغاء القوانين الاسلامية :**

لقد سعى مصطفى كمال الى ان تكون تركيا الجديدة مرشدة للحرية والتقدم لجميع الأقطار الإسلامية التي مازالت مستبعدة ومتأخرة بالحضارة اما بالنسبة للشريعة الاسلامية فقد استبدلت وحل محلها قانون مدني اذ اقتبست الحكومة القانون المدني السويسري عام ١٩٢٦ الذي حل

محل المجلة العثمانية وقانون العقوبات الايطالي والقانون التجاري الألماني وقد نصت هذه القوانين على المساواة التامة بين المواطنين جميعا كما نصت على مساواة المرأة بالرجل كما الغي تعدد الزوجات وفرض الزواج المدني وبدل نظام الميراث واشتركت النساء في شغل الوظائف العامة كما غيرت الحكومة التقويم الهجري واستخدام التقويم الغربي محله فأصبح ١٣٤٢ هجرية ملغى في جميع إنحاء تركيا وحل محله ١٩٢٦ ميلادية كما صدر قانون توحيد التعليم الذي أنجز في اليوم نفسه الذي ألغيت فيه الخلافة، وعمل مصطفى كمال على تطبيق النظام التعليمي المجرد من الاتجاهات الدينية وقد وضعت جميع المدارس الابتدائية تحت إشراف وزارة المعارف ، كما علقت الحكومة كلية الإلهيات في استانبول وأصبحت تحت سيطرة الحكومة منذ عام ١٩٢٩.

**٣- الثورة التركية والنساء :**

وفي حديث لمصطفى كمال في ٣شباط ١٩٢٣ أثنى على النساء وقد جاء في حديثه "ان النساء التركيات حاربن بشجاعة من اجل الاستقلال القومي وألان يتمتعن بالحرية اذ أصبحن بمستوى واحد مع الرجل في التعليم وفي عام ١٩٢٦ صدر القانون المدني اذ أجرى تغيرات جذرية لوضع المرأة فضلا عن ذلك فان الحكومة التركية أصدرت قوانين جديدة منحت بموجبها حق التصويت للنساء في المدة الواقعة بين ١٩٣٠-١٩٣٥ وقد حصلت هذه المرأة بموجب هذه القوانين وضع جديد من حيث المساواة مع الرجل في مسألة الزواج وملكية الأرض والمساواة اما المحاكم ، كما أشارت هذه القوانين الى إلغاء تعدد الزوجات وسمح للمرأة بحق التصويت في الانتخابات المحلية وحق الاقتراع في الانتخابات القومية ، وفد أشار احد الكتاب الغربيين الى التطور الذي مرت به المرأة التركية بالقول ان المرأة التي كانت تظهر من خلال عباءتها السوداء لم يبقى لها وجود في تركيا الحديثة انها تعيش الآن كأخواتها الغربيات تتزوج وتلبس وتعمل وترقص، لكن على الرغم من صدور هذه القوانين فأن وضع المرأة لم يتغير في بعض المقاطعات التركية مثل مقاطعة الروملي.

**٤- استبدال الحروف العربية بالحروف اللاتينية:**

بدأ تأثير اللغة العربية اعتبارا من القرن العاشر الميلادي عندما أتخذ الاتراك الأبجدية العربية لغة لهم بعد ان جربوا كثيرا من الأبجديات واعتبارا من القرن العاشر الميلادي وبعد اعتناقهم الإسلام قام الاتراك باستخدام الأبجدية العربية وبعد إعلان دستور عام ١٩٠٨ قام بعض الكتاب بترجمة القران الكريم الى اللغة التركية لان القران أساس الدين والترجمة هي الطريقة الوحيدة لإيصال الإسلام الى العامة وبعد بروز حركة مصطفى كمال في الاناضول أصبحت موجة العداء واضحة في هذا المجال ضد العرب بصورة عامة واللغة العربية بصورة خاصة وكان ذلك تمهيدا الى نبذ اللغة العربية من القاموس التركي وقد قام مصطفى كمال بإصدار مجموعة من القوانين لمنع استخدام اللغة العربية داخل تركيا ، كما قام بانتهاج سياسة تقوم على ترجمة العبادات الى التركية منها قراءة الأذان والخطب باللغة التركية في عام ١٩٣١ ، كما وضعت الحكومة التركية قانون اقره المجلس الوطني التركي الكبير في عام ١٩٣٢ وهو ينص على معاقبة كل من يدرس اللغة التركية بالحروف العربية سرا او جهرا بالسجن من شهر الى سنة وبغرامة نقدية من خمسين الى خمسمائة ليرة تركية ، كما تم قانون في عام ١٩٣٤ ، يحرم لبس الزي الديني الأ في داخل أماكن العبادات ذاتها ،الى جانب صدور قانون منع استغلال الدين في المسائل السياسية او الإساءة الى الطابع العلماني للجمهورية التركية ، وقد اتخذ مصطفى كمال خطوة اخرى في عام ١٩٣٢ عندما اوجد معهدا لغويا للبحث في المصادر الأسيوية الوسطى للغة التركية وهدفه من ذلك ابعاد المصطلحات العربية من القاموس التركي .